

رسالة في كان الناقصة

جمع احمد بن محمد القطان



رسالة في كان الناقصة وأخواتها ، تأليف

القطان ، أحمد بن محمد ( كان حيا قبل  
١١٠٠ هـ ) . كتبت ١١٠٠ هـ .

٤ ق مختلفة المسطرة ١٩×١٤ سم  
نسخة حسنة ، خطها معتاد

١٩٩٩

١ - النحو ، اللغة العربية أ - المؤلف  
ب - تاريخ النسخ



سأله في كتابنا الناقصه  
واخواننا



مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	مسألة في كتابنا الناقصه
اسم المؤلف	أحمد بن محمد الفطاحه
تاريخ النسخ	١١٠٠ هـ
عدد الأوراق	٤
ملاحظات	بملاحظة من
١٩٩٩	



اعلم ان العلماء اختلفوا في كان الناقصة واخواتها من جهة انها قيد  
او مسندة وعلى تقدير كونها مسندة فما المسند اليه على ثلاثة اقوال حسب  
ما رايت من فرق اولها من تعرض لجمعها حتى انى اذ رابت واحدا منها  
ظننت ان ليس له مخالف فاجبت جمعها بعد تكرار التماس ذلك منى فاقول والله  
قال في الايضاح في التلخيص وفي التلخيص والمقيد في نحو كان زيد قائما هو قائما  
لا كان وقال السور في التلخيص لان منطلقا هو نفس المسند  
وكان قيد له للدلالة على زمان النسبة كما اذا قلت زيد منطلق في الزمان  
الماضي انتهى ونحوه في شرح التلخيص للشيخ محمد باقر ان فاعلم ان حذو  
اهل المعاني والبيان ان اسم كان هو المسند اليه وخبرها هو المسند وهي  
قيد للخبر وهذا المذهب اوفق بوجهها زائدة غير مسندة الى شيء  
فانه اذا اثبتت زيارتها وعدم اسنادها باطراد في بعض المواضع وبغير  
في بعضها فلتكن في جميع التراكيب غير مسندة وايضا فان زيد قائم مسند  
ومسند اليه اتفاقا والمفهوم منه هو المفهوم من قولنا كان زيد قائما بوجه  
فقد هو ثبوت القيام له في الزمان الماضي فلم يحصل منه كان الا زيادة قيد  
قال الله ما بين في شرح التسهيل وقد علمت ان كلام المصنف مقتضى لان كان  
الزائدة لا مرفوعة لها وهو رأي الفارسي لانها تشبه الحرف الزائد  
فلم يبال بخلوها عن الاسناد ولا فها قد زيدت بين على ومجرورها  
فلونوي معها مرفوع لزم الفصل بحمله بين المجرور والمجرور ولا نظير له  
في هذا السيرافي والصيرفي الى انها رافعة لصير المصدر الدالة هي  
عليه اي كان هو اي الكون وعلم من كلام المصنف ان من زيارتها صدر  
محل اتفاق وقد اطلق قوم منهم الجوهري الزيادة عليها في مثل وكان الله  
مخبرا احيا مع تصورها وعملها في الاسم والخبر انتهى وايضا

والمطابقة ايضا  
وقال كلام  
الجوهري الذي  
في كلامه الدقائبي

لن

فان زيد قائم مسند ومسند اتفاقا والمفهوم منه هو ثبوت القيام له  
والمفهوم من قولنا كان زيد قائما هو ثبوت القيام له في الزمان الماضي  
فلم يحصل من كان الا زيادة قيد وهذه الجهة اقوى من الاولى **المذهب الثاني**  
انها المسند والمسند اليه الله قال تعالى المجرى في شرح التسهيل  
في باب كان وللازمة بسؤالها هذا وهو ان يقال ان ثبات العوامل  
ان تحدث العمل في المفردات السالم او اخرها من الحركات نحو زيد  
وعمر وما تشبهها وليس للعوامل تاثير في الحمل فكيف نسجت  
هذه الافعال حكم الابتداء والمبتدأ فان التعليل والجملة ليست  
محل لتاثير العوامل ويجهلون عن ذلك بان كان واخواتها  
لها شبهة بالفعل المنفرد الى واحد كضرب ووجه الشبه  
الذي ذكره يحتاج الى تحرير امر وهو ان الافعال المذكورة في هذا  
الباب المقصود من وضعها الدلالة على تلبس الفاعل الذي  
اسندت هي اليه بصفة وتلك الصفة مقيدة بمعنى الفعل المسند  
من اثبات او نفي او غير ورة او تعييد بزمان مخصوص ونحو ذلك  
فمعنى قولنا امسى زيد مسافرا انه زيدا متلبسا بالسفر في وقت المساء  
ومن ثم كان ذكر الخبر لازما لانه المقصود ووجب وسم الافعال المذكورة  
بالنقص فسميت ناقصة من حيث انها لم تكن مرفوعة اذ ليس  
المقصود من قولنا كان زيد ذاهبا واسى زيد مسافرا نسبة  
الفعل الى الفاعل لا باعتبار رأى اخرها هو المقصود من الاول





انما هي اذا السندت الى فاعليها نحو ضرب زيد بل المقصود نسبتها  
الى الفاعل باعتبار صفة اتصف بها وثبتت له مقيدة بمعنى ذلك الفعل فيقتضي  
هذا التقدير لو اصاب كل من هذه الافعال من حيث انه يستند على صفة  
وحدتها تشبه الفعل انما المقدي الى واحد لا يستدعي تشيئين  
والفعل المتعدي الى واحد يرفع الفاعل وينصب المفعول وحيث كانت هذه  
الافعال الناقصة كذلك ترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل وتنصب الخبر  
تشبيها بالمفعول وحينئذ يقال انما علمت كان واخواتها في الاسمين  
بعد فاعليها بغير مثل فلذلك اثرت في اجزاء الجملة واذ اقرر  
هي افي كان واخواتها فنقول ستعرف في باب ان واخواتها ان عملها  
انما هو تشبيها بكان فهي من محولة في العمل عليها وستعرف في باب  
ظن انما انما علمت هي واخواتها تشبيها بالافعال الطالبة لمفعولين  
ليس اصلها المبتدأ والخبر كما عطيتم فمن ثم ساغ تأثير ان واخواتها  
وظفت واخواتها في اجزاء الجملة انتهى كلام الناظر وانما سقطت  
بطوله وان كان المقصود حاصل من بعضه الحسن وكثرة فوائده  
وهذا المذهب اوفق بكونها افعالا لا نكاد فعل عند قلتكن هي مسندة الى  
واخواتها هذه الافعال اذا استعملت نامة مسندة اتفاقا فلتكن عند استعملها  
ناقصه مسندة ايضا ويكون ما لا يستعمل منها تاما محولا على ما يستعمل  
فان قولنا كان الشتاء بمعنى حدث الشتاء كان فيه مسندة الى الشتاء  
من غير قيد وقولنا كان الشتاء شديدا كان فيه مسندة الى الشتاء المتكبر  
بكونه شديدا بالشد المقيدة بكان المنحجب الثالث انها المسند وان المسند  
غير اسمها النسبة التي بين معموليها قال ابن ملك في شرح التسهيل زعم جماعة

منهم

منهم ابن جني وابن برهان والمجرباني ان كان واخواتها تدل على من  
وقوع الخبر ولا تدل على حدث ودعواهم باطلة من عشرة اوجه ثم ذكر  
العشرة الاربعة وذكرها عنه الدماميني في شرح وقال بعدها ولا يخفاك  
ما في بعض هذه الوجوه من الضعف ثم قال ابن ملك بعد ابراده  
الوجه العاشر وما ذهبت اليه في هذه المسألة من كون هذه الافعال  
دالة على مصادرها هو ظاهر من قول سيبويه والمبرد والسببراني واجاز  
السببراني الجمع بين كان ومصدرها لتوكيد ذلك في شرح الكتاب  
وان قد بينت بالدلائل المذكورة ان هذه الافعال غير ليس دالة على الحدث  
والزمان كغيرها من الافعال فليعلم ان سبب تسميتها بواقعة انما هو  
لعدم اكتفائها بمرقوع وانما لم تكف بمرقوع لان حدثها مقصود اسناده  
الى النسبة التي بين معموليها فمعنى قوله كان زيد عالما وجدا تصاف زيد  
بالعلم والاقتصار على المرفوع غير وان بذلك فلقد المر يستغنى به عن الجزء  
الثاني وكان الفعل جديرا بان ينسب الى النقصان وقد اشار الى هذا  
المعنى سيبويه بقوله كان عبد الله اخاك فالما اردت ان تخبر عن  
الاخوة فبين ان كان مسندة الى النسبة فمن ثم شاع عدم الاكتفاء  
بالمرفوع انتهى كلام ابن ملك قال ناظر الجيش بعد نقله من اوله  
وذكر العشرة الاربعة ولا يخفى وجه حسنة ولطفه لكن قوله في الافعال  
المذكورة ان حدثها مقصود اسناده الى النسبة التي بين معموليها  
غير ظاهر فان الاسناد ظاهر انما هو الى الاسم الواقع بعدها



لكنه اسناد اليه بغير تبليسه بصفة مما تقدم تقريره ومن ثم كان الاخبار  
بالصفة هو المقصود وقول سيبويه في كان عبد الله اذ كان اردت  
تخبر عن الاخوة بحقق ذلك انتهى اقول وفي كون قول سيبويه بحقق  
ذلك نظر بل يصح تنزيله عليه وعلى ما قاله ابن مالك اما تنزيله عليه  
فلان كان اذا قلنا انها مسندة الى الاسم المقيد بتبليسه بصفة فكانها  
مسندة الى تلك الصفة لا كلام اذا كان مقيدا بغيره كان ذلك القيد  
هو المقصود منه واما تنزيله على ما قاله ابن مالك فظاهر لان التبليغ  
التي بين زيد اخوك هي الاخوة ما تنزيله كلام سيبويه على المذهب الاول  
وهو ان كان قيدا للمسند فيحتاج الى عناية والى تخلف بان تجعل البنية عن  
كلام سيبويه بمعنى الباء كما قيد به في قوله تعالى وما ينطق عن الهوى ايه  
ثم قال ناظر الجيش ثم اعلم ان من ذهب الى ان هذه الافعال سلبت الدلالة على الحدث  
وتجردت للدلالة على الزمان قال انها لا يتعلق بها حرف جر ولا عمل بها  
في ظرف الزمان ولا ظرف المكان ومن ذهب الى انها لم تسلب الدلالة  
على الحدث اجاز لها العمل في ذلك كله وهذا هو الصحيح ولذلك  
يخلق بعضهم المجرور في قوله تعالى اكان للناس عجبنا كان وقد  
تقدم نقل المصنف عن السيرافي انه اجاز الجمع بين كان ومصدرها  
لكن الجمهور على ان ذلك لا يجوز وذلك لانهم عووضوا عن النطق  
بمصدرها الخبر اذ هو المسند في الحقيقة لاسمها ثم بعد كراس قال  
وقد قال ابن عسقلان ان كلام من الجزين في هذا الباب لا يجوز حذفه اقتصارا  
ولا اختصارا قال اما المرفوع وان كان مبتدأ في الاصل والمبتدأ قد يجوز  
حذفه لفهم المعنى فلانه لما ارتفع بالفعل صار يشبه الفاعل والفاعل

لا يحذف



لا يحذف فكذا اما التشبه واه المنصوب مع انه ان نظرت  
الى اصله وهو الخبر فحذفه جاز لفهم المعنى وان نظرت الى الفظة  
لان وهو انه يشبه المفعول والمفعول يجوز حذفه فيجوز حذف  
ما اشبهه فلانه اي المنصوب قد صار عوضا من المصدر ولذلك  
لا يجوز كان زيد قائما كونا كراهة الجمع بين عوض والمعووض عنه  
ولولا انه عوض لجاز التصريح بالمصدر فلما صار الخبر عوضا من المصدر  
صار كانه من حال الفعل وكأنه جزء من اجزائه فلم يحذف لذلك  
ثم قال وقد يحذف الخبر في الضرورة نحو قوله يعني عليك كلفه من خاف  
يبقى جوارك حين ليس يحير يريد ليس في الدنيا محير حذف لفهم المعنى  
انتهى ما ذكره الناظر وانما ذكرته لحسنه اذ ليس هو مختصا بمذهب  
المذاهب الثلاثة التي انا قصدتها ثم اقول والله اعلم ان المذهب الاول  
ناظر الى معنى الكلام لان كان زيد قائما لم يرد في المعنى على زيد قائم الاقيداء  
فلهذا كانت كانت قيدا والمذهب الثاني ناظر الى اللفظ لان كان فعل عاملا  
ينصرف بالضمير ويسكن اخره لاجل ضمير الرفع المتحرك فلذلك كانت مسندة  
كسائر الافعال والمذهب الثالث ناظر الى ما يؤول اليه المعنى لان معنى  
قولنا كان زيد قائما يرجع الى قولنا ثبت انتصافه بالقيام او ثبت قيامه  
وفي كل من الرضى ما يشير الى المذاهب الثلاثة فانه قال ولا تقع اخباره  
الافعال جملا طلبية وذلك لان هذه الافعال كما تقدم صفات لمصادر  
اخبارها في الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قائما لزيد قيامه حصول



في الزمن الماضي ومعنى صار زيدا قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي معناه ان  
لم يكن ومعنى اصبح زيدا قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي وقت الصبح وكذا  
سائر ااذ في كلها معنى الكون مع قيد اخر كما ذكرنا غير مره انتهى المقصود منه  
وهذا يمكن ان يكون اثارة الى المذهب الاول وقال في محل اخر واما الناقصة فهي  
لتقرير قائلها على صفة هي متصفة بمصادر الناقصة فمعنى كان زيدا قائما ان زيدا  
متصف بصفة القيام المتصورة بصفة الصيرورة اي الحصول بعد ان لم يحصل  
انتهى وهذا يمكن ان يكون اثارة الى المذهب الثاني الا ان العبارة يظهر ان  
فيها نقصا فمن وجبه في نسخة صحيحة فليحكمة وقال في محل اخر وقد تقدم  
ما يشترك الى ان الناقصة ايضا ثامنة في المعنى وقائلها مصدر الخبر مضافا  
الى الاسم انتهى وهذا يمكن ان يكون اثارة الى المذهب الثالث والله اعلم  
بالصواب واليه المرجع والسآب انتهى جمعها يوم الثلاثاء  
سابع ذي القعدة الحرام سنة مائة والف على يد جامع

احمد بن محمد القطان

